البرلمان يعتزم شراء أسلحة شخصية لأعضائه بـ٥ مليارات دينار

□ بغداد/ وائل نعمة

كشفت تقارير إعلامية أمس عن وثائق تُظهر مخاطبات جرت بين لجنة الأمن والدفاع البرلمانية ولجنة شؤون الأعضاء والتطوير البرلماني حول شراء أسلحة لأعضاء مجلس النواب من مناشئ عالمية بمبلغ أربعة ملايين وخمسمائة ألف دولار أي ما يعادل خمسة مليارات دينار على أن يتم تسديد مبالغها من ميزانية مجلس النواب وتستقطع أثمانها من رواتب النواب.

ومنذ انعقاد جلسات البرلمان في الدورة الحالية والسابقة تثار حول نقاشاته المتعلقة بتوفير امتيازات ورواتب خاصة بأعضائه ردود فعل شعبية غاضبة، فيما يستغرب النواب من صبّ الجمهور جام غضبهم على المجلس بينما يقولون إن الوزراء يتمتعون بأضعاف الامتيازات التي حصل عليها البرلمانيون.

وقال مقرر مجلس النواب محمد الخالدي إن الشركات الخاصة بتوريد الاسلحة لا يمكن ان تتعاقد مع اشخاص لذلك جرى التعاقد على شراء الاسلحة باسم المجلس لصالح الأعضاء. الخالدي وهو من تحمل الوثائق توقيعه أشار يوم امس في اتصال مع "المدى" الى ان "الاسلحة ضرورية لحماية النائب من الأخطار الإرهابية، لاسيما وان البلاد مازالت تشهد حوادث أمنية"، متابعا "الأسلحة سيتم شراؤها من ميزانية المجلس ولكن ستستقطع من راتب النائب الشهري".وأظهرت المخاطبات التي حصلت "المدى" على نسخ منها أن "رئيس لجنة الأمن والدفاع خاطب لجنة شؤون الأعضاء والتطوير البرلماني بالكتاب المرقم ل.د ٩ /١١٧٣ والمؤرخ بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٠ وجاء نص الكتاب بما يلي:

إشارة إلى كتابكم ل ط /٢٣ في ٢٠١٢/١/٣٠ أرفق لكم كتاب وزارة الدفاع /أمانة السر العام ذو العدد ق٥٩١٤/١٢/٤ في ٢٧ /٢٠١٢/٣ بخصوص الأسلحة التي تم اختيارها والمدرجة أسعارها بكتاب وزارة الدفاع أعلاه، فانه لا مانع لدينا من تحديد (٥) مسدسات و(١٠) بنادق على أن يتم شراؤها مبدئيا من ميزانية مجلس النواب وتستقطع أثمانها من رواتب النواب لاحقا كونها شخصية وليست ذمة".

إلى ذلك أكد عضو لجنة التطوير البرلماني سالم دلي بان وزارة الداخلية ترفض منذ أكثر من سنتين تزويدنا بأسلحة لحماية النائب. دلي وهو مرشح سابق لشغل وزارة الدفاع عن القائمة العراقية اوضح لـ"المدى" يوم امس بان "النائب هو من يرشح الحمايات الخاصة به ، ولكن الحكومة ترفض منذ سنتين ان تعطينا اسلحة كافية لحماية النائب"، متابعا "جرى الاتفاق على اعطاء كل نائب عشر قطع من الأسلحة، بينما وزارة الداخلية جهزت كل عضو في البرلمان في وقت سابق بمسدسين فقط"، وهو ما يراه النائب غير كاف مقابل المخاطر التي يتعرض لها البرلماني خلال جولاته وتنقلاته بين المحافظات.

دلي يؤشر وجود خلل في العلاقة بين مجلس النواب والحكومة ادى الى تأخير تجهيز الأسلحة.

وحول ما اذا كانت الاسلحة التي يطلبها البرلمان أمريكية او من مناشئ أخرى اوضح دلي بأن عبارة "مناشئ عالمية" الواردة في الوثيقة زائدة لان العراق لا يصنع الأسلحة".

وتشير المخاطبات إلى مطالبة اللجنة بتزويدها بالأسماء والأعداد المطلوبة بالسرعة الممكنة ليتسنى لها انجاز الواجب،فيما يشير هامش لرئيس لجنة شؤون الأعضاء والتطوير البرلماني الى رأي شؤون الأعضاء والتطوير البرلماني بتنظيم استمارة استبيان تعرض على النواب خلال ٧ أيام من التاريخ أعلاه.

وأوضح كتاب وزارة الدفاع والصادر بتوقيع الفريق الركن خالد حمود جبار امير السر للوزارة بتاريخ ٢٦ آذار ٢٠١٢ والمرسل الى مجلس النواب /لجنة الأمن والدفاع بعنوان "أسلحة أعضاء مجلس النواب" فأنه ينص على ما يلي:-

كتابكم العدد ل د /٢١١/٩ في ٢٠١٢/٢/٢ وإلحاقا بكتابنا العدد /٨٢٦٧/١٢ في ٢٠١٢/٢/١٥ نود ان نبين ما يلي :-

سلاح البندقية الغارة (m٤) عيار (٥،٥٦) ملم مع الملحقات فانه تم تجهيز السلاح انفا الى وزارة الدفاع عن طريق شرائها من مكتب المبيعات العسكرية الأجنبية (fms) كونها من إنتاج شركة كولت الامريكية وبسعر (١١٨١،٤٦) دولار وبإمكانكم تقديم دعوة عطاء واحدة للشركة أعلاه لتجهيزكم حسب الطلب.

وأضاف الكتاب أن "سلاح مسدس (CZ٩٩) عيار (٩) ملم مع الملحقات فانه يتم شراؤه آنفا عن طريق إطلاق دعوة مباشرة إلى الشركات المنتجة من قبلكم الى الشركة التي سيتم شراء المسدسات من خلالها ومن ثم يتم إتباع الصيغة المعتمدة إلا انه بالإمكان استحصال الموافقات الأصولية لشراء المسدسات عن طريق تقديم دعوة عطاء واحد للشركات المنتجة للسلاح أعلاه وبهذه الحالة تكون عملية التجهيز أسرع مما ورد بالمادة (١) مع العرض تم شراء مسدسات نوع (CZ٩٩) من شركة يوغو امبورت الصربية عام ٢٠٠٧ بسعر (٣٧٥) دولار واصل الى ميناء ام قصر".

وكان مجلس النواب قد قرر في وقت سابق إلغاء قرار تخصيص سيارات مصفحة لأعضائه، بعد ان اصبحت هذه القضية مثار جدل في الاوساط السياسية والشعبية.

وصوت المجلس خلال جلسته الـ٢٥ من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية على شراء ٣٥٠ سيارة مصفحة للنواب بقيمة ٦٠ مليار دينار عراقي.

لقاء مرتقب يجمع علاوي والصدر

البزوني يؤكد إبعاد المستقلين من الترشح لمفوضية الانتخابات

□ بغداد/ غسان عادل

ابلغت القائمة العراقية بزعامة اياد علاوي كتلة الاحرار الممثلة للتيار الصدري رغبتها في لقاء زعيمه مقتدى الصدر، لبحث ورقة الاصلاح المقدمة من قبل التحالف الوطني الذي يقود الحكومة.

واكد النائب عن كتلة الاحرار جواد الحسناوي إجراء اتصالات بين الطرفين بهذا الشأن للخروج باتفاق موحد حول الورقة الاصلاحية وقال لـ"المدى": "يجب ان لا يقتصر الاصلاح على التحالف الوطني وهناك رغبة من قبل قيادات العراقية في لقاء زعيمها اياد علاوي مقتدى الصدر، وجرت اتصالات بخصوص ذلك وبعد عودته من إيران سيتم الاعداد لعقد اللقاء مع القوى الوطنية والقائمة العراقية".

وأعلنت كتلة الأحرار مطالبتها بتحديد سقف زمني لتنفيذ ما ورد في ورقة الإصلاح لضمان تجاوز الأزمة السياسية.

وأشار الحسناوي إلى حرص كتلته على تحقيق إجماع لتنفيذ ما ورد في ورقة التحالف الوطني الإصلاحية، موضحا أن اللجنة المشكلة لهذا الغرض ستعقد في اليومين المقبلين اجتماعات مع الكتل السياسية لاطلاعها على مضامين الورقة: "ستعقد لجنة التحالف الوطني اجتماعات خلال اليومين المقبلين مع الكتل السياسية لاطلاعها على ورقة الإصلاح، وهو ما لا يتم إلا من خلال الاتفاق مع الآخرين وموافقتهم على الورقة الإصلاحية".

من جانبه شدد الحزب الإسلامي المنضوي ضمن القائمة العراقية بتحالف الوسط على التمسك بموقفه بخصوص استجواب رئيس الحكومة نوري المالكي، رافضا في الوقت نفسه طرح مرشحين من خارج القائمة لشغل منصب وزير الدفاع.

وطالب النائب مطشر السامرائي القوى السياسية الممثلة في البرلمان باحترام خيار الاستجواب لأنه حق دستوري وقال لـ"المدى": "سنمضي بهذا الخيار لأنه جزء من تحقيق الإصلاح، وليست لدينا مشكلة مع السيد رئيس الحكومة وإنما نمارس حقنا الدستوري والبرلماني في مراقبة الأداء الحكومي وتشخيص الأخطاء". وفيما أعلن ائتلاف دولة القانون اختيار رئيس الحكومة ثلاثة مرشحين لوزارة الدفاع تم ترشيحهم من قبل المنسحبين من القائمة العراقية، رفض النائب السامرائي هذا الخيار ووصفه بأنه التفاف على حق قائمته: "العراقية بحجمها الكبير داخل البرلمان ستقف بقوة ضد من يسلب حقها في الحصول على وزارة الدفاع، لكونه استحقاقا انتخابيا ووطنيا وورد ضمن اتفاق أربيل".

ومنذ تشكيل الحكومة الحالية طرحت العراقية أكثر من مرشح لوزارة الدفاع وجميعهم رفضوا من قبل رئيس مجلس الوزراء، وفي ضوء ذلك أدرج التحالف الوطني ضمن ورقته الإصلاحية بندا ينص على حسم ملف الوزارات الأمنية.

بحسب عضو اللجنة النائب عن كتلة المواطن قاسم الاعرجي: "لجنة التحالف الوطني ستلتقي القائمة العراقية في غضون الأيام القليلة المقبلة وسنطلب منها تقديم مرشحين جدد لشغل منصب وزير الدفاع ونحن مع حسم هذا الملف ونحتاج لترشيحات جديدة".

ونص اتفاق أربيل على منح العراقية وزارة الدفاع والداخلية للتحالف الوطني الذي يقود الحكومة الحالية، إلى ذلك أبعدت اللجنة المنبثقة عن مجلس النواب والمكلفة بالنظر في طلبات الترشح لشغل مناصب المفوضية المستقلة للانتخابات الشخصيات المستقلة ، حسبما اكد ذلك عضو التحالف الوطني النائب جواد البزوني وقال لـ"المدى": أبعدت اللجنة برئاسة النائب عن دولة القانون القيادي في حزب الدعوة الإسلامية على العلاق جميع المرشحين المستقلين من الاختبارات، واختارت ٣٠ شخصا معظمهم ينتمون لأحزاب سياسية، لان الشخصية المستقلة لا تجد من يدعمها من قبل أعضاء اللجنة الذين يمثلون جميع الكتل السياسية في البرلمان".

ومن المؤمل ان تعلن لجنة اختيار أعضاء مجلس المفوضين في غضون الأيام المقبلة انجاز عملها لطرح الأسماء أمام البرلمان للمصادقة عليهم.

عالم آخر

■ سرمد الطائي

انا محكوم بالمؤبد

ليست هي المرة الاولى التي اطالع فيها مسودة قانون جرائم المعلوماتية التي ارسلها السيد نوري المالكي الى البرلمان لغرض تمريرها، لكنها هذه المرة اثارت في رعبا حقيقيا. للحظة تخيلت ان من الممكن ان اتحول الى محكوم بالسجن المؤبد وفق مادتين من القانون.

ومسودة القانون تتضمن باختصار ١٣ حكما بالسجن المؤبد، ونحو ٥٠ سببا لذلك. كما تتضمن ٥٨ حكما بالسجن غير المؤبد تبدأ من ١٥ عاما وتنتهي بثلاثة شهور.

واسباب السجن المؤبد عديدة وبعضها مشروع، مثل تلك التي تتعلق بمن يستخدم الانترنت لتنفيذ عمليات ارهابية وعنفية، وبعضها بحاجة الى نقاش لجهة حجم العقوبة الرهيب، وهي تلك المتعلقة بالتداولات المالية والتجارية، اذ يمكن التفكير بروادع من نوع آخر بدل ان نقفز مباشرة الى عقوبة سجن مؤبد لمن حاول التلاعب ببيانات البورصة.

وعلى اي حال فإنني لست ممن يصنعون العبوات الناسفة على الانترنت كما لا افهم بالبورصة ولا اتخيل انني سأتعامل بأسهمها او بياناتها، وما يهمني من كل القانون كصحفي وكاتب، هو مادتان تتوعدان بالسجن المؤبد، من ينشئ موقعا الكترونيا مخالفا للنظام، ومن يستخدم حاسوبه الشخصي للاساءة لسمعة البلاد.

وانا متأكد ان هناك اكثر من طرف نافذ في الحكومة يمكن ان يحكم على امثالي بأننا نكتب في مواقع الكترونية مخالفة للنظام.

ان شخصا يطمح الى استنساخ السيد نوري المالكي عبر تقنية الثورة الجينية، يمكنه ان يعتبر موقع جريدة المدى مخالفا للنظام.

كما ان كتلة برلمانية لا تستحي من سجن الصحفيين وضربهم في استخبارات الدفاع كما حصل مع الشهيد هادي المهدي ورفاقه في ٢٥ شباط، يمكنها ان تحكم بالسجن المؤبد على امثالي الذين يستخدمون حواسيبهم الشخصية لكتابة اشياء "تسيء لسمعة البلاد"، فهم مؤمنون بأن الشكوى من وجود استبداد وتشدد وتخلف ورجعية وهدر وفساد مالي، هي امور "تسيء لسمعة البلاد"، ويمكن ان نجد انفسنا في حبس مؤبد لاننا نكتب في الجرائد وعلى فيسبوك، اشياء من هذا القبيل.

ان وجود ١٣ سببا للسجن المؤبد و٥٨ حكما بسجن غير مؤبد، في قانون يريد ان ينظم استخدام الانترنت والكومبيوتر، هو امر مثير للرعب بحد ذاته. لكن الاكثر اثارة للرعب هو استخدام العبارات الفضفاضة الخالية من تفسير، لتشريع هذه الاحكام.

وأسمع من خبراء التشريع ان الاحكام يجب ان تكتب بتعريفات واضحة، كي نقطع الطريق امام اي حاكم يشتهي الاستبداد، ونمنعه من محاولة استخدام العبارات الفضفاضة في قمع الجمهور، لان اي قاضي تحقيق يحب السلطان يمكنه ان يتهم الجمهور العزيز بأنه يسيء الى سمعة البلاد. وهل تركتم لبلادنا سمعة يا سادة؟

ولا اريد لا سمح الله ان اتهم السلطان اليوم بأنه ممن يشتهون قمع الناس، لكنني اتحدث عن اي سلطان محتمل يمكنه غدا ان يقوم بالحكم على السيد نوري المالكي بالسجن المؤبد، لانه اعترض على انتشار القمامة في مسقط رأسه، وقد يفسر هذا بوصفه اساءة لسمعة الفرات الاوسط قد تضر بالسياحة الدينية.

ان عبارات "الاساءة لسمعة البلاد" او "الاخلال بالنظام العام" لغم حقيقي يمكنه ان يصادر كل حرياتنا اذا تضمنه قانون يصدر عن حكومة العراق. وللمرة الالف اتساءل عن نوع مستشاري السيد رئيس الحكومة الذين يضعون في تشريعاتنا هذا اللون من الالغام التي تهدد بوضع امثالي في حبس الى الابد. حيث لا فيسبوك ولا جرائد ولا اذاعات نتحدث عبرها في انتقاد كل الوان الفشل التي يمارسها طاقم السلطة منذ سبعة اعوام هي حصيلة عهد السيد نوري المالكي، وهو فشل اساء لسمعة البلاد كثيرا وقد يستحق الطاقم الحكومي السجن المؤبد لاجله، سواء صدر قانون المعلوماتية ام لم يصدر

السعدون: تحريك القطعات العسكرية لا يشكل تهديداً للتحالف

الكردستاني يتهم الشهرستاني بشنّ هجوم على الإقليم

□ بغداد/ المدى

اعتبر النائب عن التحالف الكردستاني محما خليل، امس الاثنين، أن نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني يشن حربا اقتصادية وحصارا على شعب إقليم كردستان من اجل تعقيد الأزمة السياسية، محملا إياه مسؤولية الفشل في إدارة ملف الطاقة في العراق وضياع مليارات الدولارات هدرا. فيما قال نائب رئيس التحالف الكردستاني محسن السعدون أن تحريك القطعات العسكرية من منطقة إلى أخرى لا يشكل تهديداً للتحالف.

وأضاف خليل أن "الشهرستاني يوجّه وزارة النفط الاتحادية بحظر الوقود عن إقليم كردستان وحرمان الشعب الكردي منه"، معتبرا ذلك "سببا في حرمان العراقيين من الاستفادة من ثرواتهم

وقال محما خليل في بيان صدر امس وتلقت "المدى"، نسخة منه إن "نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني يشن حربا اقتصادية وحصارا بالمحروقات على شعب إقليم كردستان من اجل تعقيد الأزمة السياسية"، مؤكدا انه "يتحمل مسؤولية الفشل في إدارة ملف الطاقة في العراق وضياع مليارات الدولارات هدرا".وحصولهم على ما يحتاجونه من الخدمات كالطاقة الكهربائية والمشتقات النفطية منذ أن تولى منصب وزير النفط في الحكومة السابقة وخلال توليه منصبه الحالي".

وحذّر خليل، وهو مقرر اللجنة الاقتصادية البرلمانية من أن "الشهرستاني يسعى من خلال حربه إلى الاستفادة من الأزمة ومنع حلها، ليكون بديلا لرئيس الوزراء نوري المالكي".

وكان مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني قد اعتبر، في (١٤ تموز الحالي)، أن موافقة تركيا على استيراد النفط الخام من كردستان ستضر بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين، مؤكدا أن عدم تسليم الإقليم النفط الخام للحكومة الاتحادية تسبب بخسارة العراق بثمانية مليارات و٥٠٠ مليون دولار. الى ذلك اعتبر نائب رئيس كتلة التحالف الكردستاني في مجلس النواب محسن السعدون، أمس الاثنين، أن تحريك القطعات العسكرية من منطقة إلى أخرى لا يشكل تهديداً للتحالف، مؤكداً في الوقت نفسه أن حل القضايا الخلافية سيتم في إطار الدستور.

محما خليل

وقال السعدون في حديث لـ"السومرية نيوز"، "لا نعتبر تحريك القطعات العسكرية من منطقة الى اخرى تهديداً لنا لأننا نعلم أن زمن الحروب قد انتهى، ولا نحسب حسابا لمثل هذه التحركات"، موضحاً ان "معلوماتنا تشير الى أن القطعات العسكرية في كركوك والموصل وديالى على حالها ولم يتم تحريكها من منطقة إلى أخرى".

وأكد السعدون "نحن في ظل نظام اتحادي والقرارات التي تتخذ في مثل هذه الامور تتخذ من قبل البرلمان، لافتا ان حل المشاكل يتم عن طريق تطبيق الدستور ولا يكون عن طريق القوة".

وكان رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني قد حذر في تصريحات صحفية في (١٤ تموز الحالي) من وجود تحركات عسكرية لوحدات من الجيش العراقي تجاه مدن إقليم كردستان.

لكن النائب عن ائتلاف دولة القانون محمد الصيهود اعتبر أن هدف إقليم كردستان من إظهار مخاوفه تجاه الجيش العراقي لفت انتباه الدول المصنعة للأسلحة، فيما أكد أن الجيش العراقي لا يفكر بضرب الكرد وإنما وجوده لصالح العرب والكرد والتركمان.

وكان النائب عن كتلة المواطن التابعة للمجلس الأعلى الإسلامي علي شبر حذر، الأحد الماضي ، من "حروب داخلية" في العراق إذا لم يتم الالتزام بالدستور، فيما اعتبر أن بقاء الكتل السياسية في "اللامبالاة" ووضع القوانين بعيداً من التنفيذ سيؤدي الى مشاكل كبيرة.

وشدد رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي، في (١٥ تموز الحالي)على ضرورة أن تكون سياسة التسليح في العراق اتحادية وفق ما تحدده الحكومة المركزية من أولويات، فيما أكد قائد القيادة المركزية للقوات الأميركية في المنطقة الوسطى ضرورة اشراف الحكومة المركزية على ملف التسليح في البلاد.

إيران تسبب كارثة بيئية للعراق وتعرّض ربع مواطنيه للعطش

□ متابعة/ المدى

حذّر المركز العالمي للدراسات التنموية من كارثة بيئية كبيرة قد تحل بمحافظات العراق الشرقية والجنوبية إذا ما استمرت إيران بالامتناع عن إطلاق مياه بعض الأنهار، ومنها نهر الوند الذي تمتنع إيران عن إطلاق مياهه منذ أربع سنوات. و قد أدى هذا الأمر إلى أضرار بيئية كبيرة في الأراضي الزراعية، حيث تسبب في تدمير نحو ١٠٪ من الأراضي الخصبة، وساهم في تشريد أهالي العديد من القرى بسبب جفاف أراضيهم. وقد تراجع الإنتاج الزراعي لبعض المحاصيل في العراق بنسب كبيرة وصلت في بعض السنوات إلى ٨٠٪ مع تردّ كبير في جودتها.

وبيّن المركز العالمي للدراسات التنموية في تقريره الصادر من العاصمة البريطانية لندن أن ارتفاع درجة الملوحة بسبب ضخ إيران لمياه البزل في بعض الأنهار العراقية قد أدى إلى تدهور الثروة السمكية وموت أنواع كثيرة منها. كما ساهم في تغيير المناخ الطبيعي لبيئة بعض المناطق وهجرة أنواع عديدة من الطيور وظهور بعض الأفاعي التي داهمت المزارع والمناطق السكنية وقضت على العديد من المواشي التي يعتاش عليها السكان. كما قامت إيران مؤخرا بتحويل مسارات عدد من روافد نهر دجلة، بالإضافة إلى بناء سدود على ما تبقى من هذه الروافد وهو ما زاد معاناة سكان المحافظات العراقية التي تمر بها هذه الأنهار.

وأوضح التقرير أن نسبة المياه الصالحة للشرب في عموم العراق قد انخفضت بمقدار ٢٠٪ ويتوقع أن تنخفض إلى ٤٠٪ خلال السنوات العشر القادمة إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة للحد من هذا الانحدار المتسارع. وأضاف أن مشاريع السدود التي تقيمها الدول المجاورة للعراق كمشروع سد (أليسو) الذي تعمل تركيا على بنائه سيساهم بدرجة كبيرة في جفاف بعض الأنهار التي ترفد كل من نهري دجلة والفرات.

وأفاد المركز بأن إقامة تركيا لسد (أليسو) سيؤدي إلى انخفاض منسوب المياه المتدفقة إلى الأراضي العراقية بمعدل ١٠ مليارات متر مكعب سنوياً. كما إن مناسيب المياه العذبة في الجانب العراقي سوف تتناقص إلى قرابة ٧٠٪ إذا ما أضيف إليها ما قامت به إيران من إجراءات بحق روافد نهر دجلة.

كما أكّد التقرير أن تناقص الحصص المائية لكل من نهري دجلة والفرات بات ينذر بعواقب بيئية وخيمة قد تغير من مناخ المنطقة بشكل عام. فارتفاع حرارة الأرض في العراق سوف يؤدي إلى اختلاف الضغط وتغيرات مناخية كبيرة في المنطقة برمتها. وقد وصلت درجات الحرارة في بعض الأوقات إلى أكثر من خمسين درجة مئوية كما زادت العواصف الترابية بنسبة ٣٠٪ خلال السنوات الثلاثين الماضية الأمر الذي ادى إلى تصحر مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية تجاوزت في بعض الأحيان ٢،٨ مليون دونم وهو ما يعني خسارة بيئية واقتصادية كبيرة للعراق وينذر بانتشار هذه الظاهرة إلى مساحات أكبر.

وبيّن التقرير أن نهر دجلة يفقد سنويا ما يعادل ٣٣ مليار متر مكعب من مياهه ما يعني تهديداً حقيقياً لوجوده بشكل كامل خلال السنوات العشرين القادمة.

وأضاف المركز أن العديد من المحافظات العراقية تعاني ومنذ سنوات من نقص الأمطار والمياه الصالحة للشرب الأمر الذي اضطرها إلى استيراد مياه الشرب من معامل في الكويت والمملكة العربية السعودية.

وتساءل التقرير عن السر في قدرة تلك الدول الخليجية، التي لا تمتلك أنهاراً كتلك الموجودة في العراق، على تصدير المياه الصالحة للشرب في حين يعجز العراق الذي عرف بأنه بلاد ما بين النهرين عن توفير المياه لشعبه.

ودعا "المركز العالمي للدراسات التنموية" إلى التحرك السريع لمعالجة هذه الأزمة التي قد تتفاقم في حال انقطاع الكهرباء عن محطات التحلية مما يؤدي إلى توقف ضخ المياه عبر الشبكات خصوصاً في المحافظات الجنوبية التي تشكو نقصا حادا في مياه الشرب.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح